الاشتراكية أو مجتمع الكفاية والعدل!

«الاشتراكية» هي العنصر الثالث في «الشعار المثلث» الذي اتخذه الثوريون لأنفسهم، ولن أناقشهم هنا في المدلول «الأيديولوجي» للاشتراكية، وإنما أناقشهم فيما ادعوا هم أنه هدف الاشتراكية، وأنها الوسيلة اللازمة والوحيدة والحتمية للوصول إليه، وهو: إقامة مجتمع الكفاية والعدل.

مجتمع الكفاية والعدل:

الذي ضحوا من أجله بـ «الوحدة» وصادروا باسمه «الحرية»؟

هل زاد الإنتاج، واتسعت قاعدته، وتحسنت نوعيته، وتعددت فروعه، بحيث أصبح يشبع الحاجات الأساسية لكل فرد، ويغطي المتطلبات المهمة للدولة؟

يقول «الميثاق» في بابه الخامس:

إن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات.

وعلى أساس هذا المفهوم للاشتراكية نريد أن نسأل دعاتها وأنصارها من الحكام الثوريين في بلادنا العربية: هل أقاموا حقيقة هذا المجتمع المنشود؟

ثم هل نال كل مواطن نصيبه العادل من الثروة الوطنية؟ هل ذابت الفوارق بين الطبقات بعد القضاء على الطبقة المستغلة من الرأسمالية ومن الإقطاعيين؟

هل تهيأت ـ حقاً ـ الفرص المتكافئة للمواطنين جميعاً، فوجد كل عاطل عملاً مناسباً، وكل عامل أجراً عادلاً، وكل جائع غذاء كافياً، وكل مشرّد مأوى واقياً، وكل مريض علاجاً ميسراً، وكل ذي موهبة مكاناً ملائماً؟

هل نقل الاشتراكيون العرب مجتمعاتهم من الاعتماد على الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتي؟ هل أصبح المجتمع في ظل الاشتراكية مجتمعاً صناعياً قوياً قادراً على حماية نفسه بنفسه، واستغلال خيراته المذخورة والمنشورة؟

وبعبارة موجزة: هل حقق الاشتراكيون الثوريون العرب مجتمع الكفاية والعدل، الذي نصبوا أنفسهم لإقامته؟

سندع الوقائع هنا تتكلم، كما تكلمت عن الوحدة والحرية، ولن نستدعي أحداً للشهادة بهذه الوقائع غير ثوري، وغير اشتراكي، وغير تقدمي! فقد التزمنا أن يكون الشهود على الاشتراكية من أهلها.

ومن سوء حظ الاشتراكيين الثوريين أنهم كثيراً ما يختلفون ويختصمون، ويعدو بعضهم على بعض. وفي هذا فرصة لظهور كثير من المآسي والمهازل والفضائح المستورة عن أعين الجهود.

الاقتصاد السوري في عهد الاشتراكية:

في سورية البعث، نجد كبار البعثيين ينددون بسوء الوضع الاقتصادي الذي انتهى إليه البلد الذي ظل طوال تاريخه عامراً بالخيرات، حافلاً بالنشاط.

يقول صلاح البيطار: لقد أصبح الاقتصاد السوري على شفا الهاوية.

ويقول خالد الحكيم ونذير النابلسي، وهما من الزعماء النقابيين البعثيين في بيان لهما:

إن الوضع الاقتصادي في سورية وضع خانق لانعدام الاستقرار وبسبب نزوح الكفاءات والخبرات الفنية، وتهريب رؤوس الأموال ونزوح عدد كبير من العمال

السوريين إلى الأردن ولبنان والدول العربية الأخرى بحثاً عن العمل وهرباً من الاضطهاد والتعذيب.

إنه لم تقم في سوريا منذ عام ١٩٥٨ أية مصانع ذات قيمة كبيرة أو أهمية ملموسة، بل إن المصانع الحالية الكبيرة قامت منذ عهد الاستقلال وحتى عام ١٩٥٨.

إن المصانع والمشاريع التي أممت لم يقبض أصحابها أثمانها، ولهذا فإن أي متموّل سوري مهما كانت ماليته يمتنع الآن عن المساهمة في أي مشروع جديد مما سبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

إن الحل الصحيح والسليم لإنهاء الوضع السوري المضطرب، هو العودة إلى الشرعية وإجراء انتخابات تعبّر عن إرادة الشعب السوري وعن أهدافه في البناء والإعمار والسياسات السليمة، وبذلك تعود الحياة الطبيعية إلى سورية.

إن الوضع الحالي وما يترتب عليه وضع يؤدي إلى التخريب، تخريب الاقتصاد، وتخريب الجيش، وتفكك الحياة السورية.

إن الاستعمار والصهيونية اللذين تهاجمهما إذاعة دمشق يومياً لا يمكن أن يحدثا من التخريب ما يحدثه حكّام دمشق في الوقت الحاضر في جميع المؤسسات العسكرية والاقتصادية والعمالية والشعبية في سورية.

ويقول مطاع الصفدي، وهو يساري ثوري من مقال له في مجلة «الحوادث» (بيروت ٢٣/ ٩/ ١٩٦٦):

إن تجربة حكم حزب البعث، خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تفشل فقط بل دمرت سورية، وكادت تقوّض دعائم وجودها، ولقد وصل هذا التدمير إلى حد تفتيت الوحدة التاريخية لقاعدتها البشرية... هنالك إجماع على أن سورية تعاني اليوم لحظة التقرير النهائي: إما أن توجد وإما أن تزول.

الاقتصاد السوري منهار، القوانين آخر ما له سلطة على الحاكمين

والمحكومين، الفقر والفشل «الاشتراكي» في المعامل والمصانع والدوائر... وهكذا، حتى تكاد الصورة تظلم كلها، وجميع الفئات تتفق على أن البلد لم يعد يحيا حياته الطبيعية، وأن كل شيء فيه، بديهيات الحياة العادية، أصابها اهتزاز مريض... ويأتيك من دمشق من يقول لك: أن شعب دمشق يكاد يصبح غريباً لاجئاً مضطهداً في وطنه.

الاقتصاد المصري في ظل الاشتراكية الثورية:

وفي مصر نجد الأرقام الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعي تشير إلى زيادة ٢٨٪ من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ و١٥٪ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ (مقابل الـ ٣٠٪ التي توقعتها الخطة الخمسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥).

ومعنى هذا أن نسبة الزيادة في سنوات ما قبل قوانين يوليو ١٩٦١ أكبر مما بعد هذه القوانين بنحو الضعف.

على أن بعض المعلقين[1] يشك في هذا التقدير أيضاً، قائلاً: إن هذا يبدو اعتباطياً إذا ما أخذنا بعض نقاط الارتكاز الأخرى، التي هي أقل شمولاً، لكنها تميل بوضوح لتكذيب هذه الأرقام.

فالإنتاج القطني هو «المؤشر» الأحسن إيماء إلى النزعات الحقيقية للإنتاج الزراعي. ويمكن تقدير هذه النزعات بمقارنة رقم الإنتاج في مطالع هذا القرن، مع رقم الإنتاج أثناء سنوات النظام الأخيرة. وذلك كما يلي:

في سنة ١٩١٣ = حوالي ٨ ملايين قنطار.

١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ = أقل من ٩ ملايين قنطار.

إذن، فإن الإنتاج قد ظل في المدى الطويل راكداً.

---

(١) محمود حسين الماركسي المادي في كتابه «الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ ص ٢٢٨ نشر دار الطليعة ـ بيروت، ونحن نأخذ منه الوقائع لا التحليل.

غير أن زيادة استيراد القمح تنبىء بشكل مباشر عن مدى قدرة الإنتاج على تلبية حاجات البلاد. هذه الزيادة تكاد لا تصدق. فقد انتقلت الاستيرادات من ١٥٠،٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥، إلى ٣٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٥٦، وأخيراً إلى ٣،٠٠٠،٠٠٠ ثلاثة ملايين طن سنة ١٩٦٧[١].

أي أن استيراد القمح من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ قد تضاعف عشر مرات.

هذا يعني أن إنتاج الحبوب لم يعرف في الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلاَّ تقدماً محدوداً جداً.

والخلاصة أننا نستطيع القول بأن معدل النمو الحقيقي في الإنتاج الزراعي لم يستطع أن يتجاوز ٢٪.

أما فيما يتعلق بسرعة العطب البنيوية في الإنتاج الزراعي، فإنها موجودة كلها في هذا الرقم: في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ أصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريباً لصادرات القطن، إذن فإن بنية الإنتاج الزراعي تسمح لنا ـ بعد خمس عشرة سنة

---

(١) كتبت «الأهرام» في ١٩٦٦/٨/٢ تقول:

«أمامنا في العام القادم موضوع القمح، وكيف أننا نحتاج إلى مائة مليون ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار لاستيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي منه، وأثر دفع هذا المبلغ الضخم على مشروعات التنمية.

ما هو دور الشعب في مواجهة هذا الموضوع؟

إننا في حاجة إلى أن يكون تصرفنا تجاهه تصرفاً ثورياً (!!!) علينا أن نحدد كميات الخبز التي نأكلها، وعلينا أن نقبل على الخبز، المصنوع من الذرة، وعلينا أن نكافح أبواب التبذير في استهلاك الخبز، سواء في تخزين الدقيق أو في استهلاكنا المنزلي!».

ومعنى هذا أن القوت اليومي للشعب لم يتوافر إنتاجه في بلد سمته «الزراعية» واضحة على مدى القرون وغدا اعتماده في قوته على الاستيراد، وكم كانت محنة قاسية يوم توترت العلاقات مع الأمريكان، فأمسكوا عنا قمحهم، فلجأنا إلى الروس، مما جعل اعتمادنا عليهم أكبر في السلاح والغذاء، وبالتالي جعل نفوذهم في ديارنا أقوى. ترى ماذا كان يحدث لو لم يكن من مصلحة الروس إسعافنا في ذلك الحين ببيع القمح لنا؟

من الثورة ـ أن نعوض حاجاتنا الغذائية الحيوية لا غير، بمحصولنا الرئيسي المعدّ للتصدير، فأين هو مجال «الطفرة الصناعية»؟

وعلى هذا، نجد أن إنجازات النظام الزراعية، متخلفة ـ كما وكيفا ـ عن إنجازات اقتصاد اشتراكي (كالصين). . وعن إنجازات اقتصاد رأسمالي (كاليابان). . وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة. والمردودات الزراعية المصرية هي أوفى بكثير مما يمكن أن تكون عليه حتى في إطار الاستثمار الرأسمالي.

وتكثيف الزراعة، و «العقلنة» الرأسمالية، يرزحان أساساً في قيود السلطة اللاعقلانية (محاولات ري الصحراء في «مديرية التحرير» أو «الوادي الجديد» التي انتهت بالفشل. لأنها لا تهتم بحماس العمال، وتستند على مسؤولين فاسدين لا يفكرون في غير الإثراء). . . يضاف إلى ذلك تبذير الماء (ماء الري)، وخصوصاً من قبل الأغنياء، وتنظيف القنوات غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لمالكين مرتبطين بالمسؤولين عن «الجمعيات التعاونية» واختلاس هؤلاء المسؤولين أنفسهم للأسمدة والمبيدات الحشرية، مما أدى إلى كوارث حقيقية، كتلك التي انتهت بانهيار إنتاج القطن سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣.

أما النمو الرأسمالي الصناعي، فلم يبدأ عملياً إلاّ في عام ١٩٦١ ليعود إلى الركود في حوالي عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦.

ذلك أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية (المجلس الدائم للإنتاج، مصلحة البترول، المصرف الصناعي، ثم ـ اعتباراً من ١٩٥٦ ـ المؤسسة الاقتصادية) كانت قليلة الأهمية، فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من ١٣٪ من الناتج الوطني عام ١٩٥٢ إلى ١٦٪ عام ١٩٦٠، وكانت حصة التوظيفات العامة التي أمنت أساساً هذه الزيادة، قد صارت من ١٢٪ إلى ٣٥٪. . .

إن زيادة التوظيفات في هذا الإطار تستند أساساً إلى العون الخارجي وخصوصاً الغربي. أما التوفير المحلي الخاص فهو يرفض سياسة التصنيع، ويبلغ به الأمر إلى توظيف ٥٠ مليون جنيه مصري سنوياً في الإنشاءات الإسكانية. . .

أما العون الخارجي فلم يكسب وزناً في مصر إلاَّ خلال هذا العقد. لقد كان مجهولاً عملياً تحت النظام القديم، الذي ظل يكتفي بتشجيع الرساميل الأجنبية الخاصة. وكان ذلك العون يومها يتلخص في بضعة ملايين من الجنيهات المصرية في السنة (بمعدل ١٠ ملايين) موزعة على فائض زراعي تقدمه الولايات المتحدة من جهة، وعلى سلع تجهيز من جهة أخرى. يقدم ثلثيها الامبرياليون الغربيون، وخصوصاً الألمان الغربيون (كروب مثلاً). ويقدم الاتحاد السوفياتي وبقية دول أوروبا الشرقية الباقي (أقل من ثلث حجم المساعدات التي تلقتها مصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠).

لذلك فإن ميزانية الدولة لم تكن تستطيع إذ ذاك أن تساهم بصورة جدية في تمويل المشاريع الصناعية الكبرى. فجهاز الدولة البيروقراطي الضخم، والموروث عن النظام السابق، قد نما وتدعم، اعتباراً من ١٩٥٢ بشكل منتظم (وخصوصاً في المجالات القمعية)، وكان يبتلع الجانب الرئيسي من الميزانية.

بل يبدو أن مساهمة الدولة في المشاريع الصناعية قد تدنت، بحيث لم تستطع إطلاقاً أن تتجاوز هذا الرقم المتواضع جداً: ١٥ مليون جنيه بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، وجاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ في الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة فارتفعت حينها إلى ٣٥ مليوناً.

وبعد قوانين ١٩٦١ كثر الحديث عن التخطيط والتنمية ومضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.

ووضعت الخطة الخمسية آنذاك وفي ذهن واضعيها أحلام كثيرة: معدل نمو يرتفع إلى ٧٪ بل تجعل هدفها التمويل المحلي الكامل للنمو ابتداء من ١٩٦٥، وتحقيق فائض قدرة ٤٠ مليون جنيه عند حلول ذلك التاريخ.

وهكذا كان المخططون يتوقعون ـ على الورق طبعاً ـ إيقاف الاستيراد أولاً، ثم زيادة في الصادرات ثانياً، وخصوصاً إلى الدول، الزبائن الجديدة في العالم العربي وأفريقيا، وأخيراً تقشفاً إدارياً يوفر الكثير مما يضيع في الصرف على الأجهزة الحكومية الضخمة.

وقد أظهرت الوقائع أن كل هذه أوهام وأضغاث أحلام. فبدل التقشف الإداري المزعوم شوهدت زيادة مذهلة في النفقات العامة، من ٥٠٠ مليون من ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠ مليون في ١٩٦٦، وضوعف عدد الموظفين مرتين ونصفاً! أما العجز العام الذي سببه هذا النمو فقد تحول من أقل من ٧٠ مليوناً إلى ٣٥٠ مليوناً، والأسباب الرئيسية لهذا العجز هي، من جهة، التوسع الدائم في النفقات العسكرية والأمن، ومن جهة أخرى، التبذير الإفرادي الفوضوي للثروة الوطنية.

في مثل هذه الأوضاع لم يزل اللجوء إلى التمويل الخارجي، بل تضاعف عشر مرات. فقد انتقلت المعونة الخارجية من ١٠ ملايين تقريباً خلال السنوات السابقة إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٤.

واعتباراً من ١٩٦١ أصبح الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية الأخرى هي التي تقدم الجانب الأساسي في هذه المعونة (أكثر من ثلثي الحج الكلي)..

أما الباقي فتقدمه الولايات المتحدة بصورة خاصة. على شكل فائض زراعي.

وعلى هذا قد ازداد الدين الخارجي إلى أن أصبح عشية العدوان الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ غير محتمل إطلاقاً: حوالي ٥٠٠ مليون جنيه (أي ما يعادل صادرات سنتين).

أما الاستيرادات التي كان يفترض أن تتوقف وفقاً للخطة، فقد انتقلت من ٢٥٠ مليوناً إلى ٤٠٠ مليون جنيه، فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد، وهذا ما يشكل مصدر فشل للنظام، لأن سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية أن تحقق اكتفاء البلد الذاتي من المنتجات المصنوعة.

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة ما يستورد من كميات القمح تحت تأثير ما سماه بعضهم «حالة من المجاعة مستورة». كما أن اللجوء إلى التضخم المالي قد تجاوز بعد الآن ٧٥ مليون جنيه في السنة، فأصبح أعلى ثلاث مرات مما كان عليه عشية انطلاق الخطة.

وبعد ذلك كله تحملت جماهير الشعب عبء زيادة الأسعار بنسبة ٣٠٪ خلال سنتين . . .

في ظل هذه الشروط، لم يكن النظام يستطيع، حتى أن يعطي بداية حل لمشكلة اليد العاملة الفائضة، لذلك فإن البطالة قد زادت[١].

على أننا إذا غضضنا الطرف عن الأرقام وما تدل عليه، وما يمكن أن يثار من جدل حولها بين الأنصار والخصوم، فهناك شيء لا ينكره أحد ولا يحاول فيه. وهو شعور كل الطبقات بالضائقة الاقتصادية التي أخذت بخناقهم، وتصاعد موجة الغلاء التي شملت الحاجيات والضروريات، فضلاً عن الكماليات، وإقبال الناس على الاستهلاك والإسراف في الإنفاق، حيث لم يعودوا يأمنون على مستقبل المشروعات الخاصة التي ينمون عن طريقها مدخراتهم إلى غير ذلك من الظواهر التي يلمسها كافة الناس، بل يعيشونها.

ولقد قال م. حسنين هيكل في حديثه إلى مجلة «الصياد» البيروتية في يونيو ـ حزيران ـ ١٩٧١ :

إن عبد الناصر كان من آماله أن تزول من مصر طبقة الخدم، وعمال التراحيل، ولكن الاشتراكية الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا ولا ذاك، بل أصبحت مصر ـ في عهدها الاشتراكي ـ أكبر بلد يورد خدماً للأقطار العربية الرأسمالية. ومثله أو يليها سورية الثورية الاشتراكية أيضاً. ومعنى هذا: أن المواطن ـ أو المواطنة ـ في هذين البلدين لم يجد عملاً أفضل من الهجرة والاغتراب للخدمة في بيوت الأثرياء[٢]!

الطبقة الجديدة:

سيقول الاشتراكيون الثوريون في معرض المباهاة والافتخار:

---

(١) الصراع الطبقي في مصر ص ٢٢٦ ـ ٢٣٢.

(٢) انظر: ماذا يريد الشعب المصري لجلال كشك.

إننا قضينا على «تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل». . . وأقمنا مقامه «تحالف قوى الشعب العامل». . ولكن الذي يهمنا الآن هو النتائج، فما الذي سيستفيده الشعب العامل إن أزيلت طبقة قديمة مستغلة، وحلت محلها طبقة مستغلة جديدة. لعلها أعتى من سابقتها وأظلم وأطغى؟

إن الظلم ظلم مهما يكن اسم صاحبه وعنوانه، ولن يخفف من الظلم أن يقترفه ظالم صغير. بدل ظالم كبير، أو مستغل جديد، مكان مستغل قديم، أو أن يكون الظلم الجديد باسم الثورية والاشتراكية، بعد أن كان الظلم القديم باسم الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ولنقرأ بعض ما كشفت عنه الأحداث بعد نكسة ٦٧ وتغيير ٧١.

٣٠ غرفة نوم إيطالية لضابط واحد:

نشرت جريدة «الأنوار» الموالية للقاهرة (بيروت ـ ٨/ ٩/ ١٩٦٧) التقرير الإخباري التالي:

القاهرة ـ من سعيد فريحة:

وكان الاستغلال في الماضي مقتصراً على «قالب الجبن» الذي هو عبارة عن مصاريف سرية، وعمليات استيراد، ووظائف في الشركات والمؤسسات المؤممة، وشقق أنيقة تابعة للحراسة، وغير ذلك من مصادر الانتفاع التي تطبق عليها «شلة الجرذان» من وراء ظهر المشير، بكثير من الجرأة والطمأنينة.

مفروشات: مثال ذلك أن أحد «الجرذان» استورد في يوم من الأيام، وباسم المشير، وبدون علمه طبعاً، ثلاثين غرفة نوم من إيطاليا، وكانت المفروشات كلها من نوع «اللاكيه المذهب» النادر.

وقام بشراء هذه المفروشات الثمينة من إيطاليا تاجر معروف ما لبث أن استلمها هو نفسه في مصر. . .

وأسماء وهمية: ومثل آخر: إن مئات السيارات كانت تخرج من «مصنع

نصر» بأسماء وهمية. والأمثلة الكثيرة، ورأس الشلة واحد، هو السيد علي شفيق المدير السابق لمكتب المشير عامر، وقد اعتقل في جملة من اعتقل أخيراً، وكان السيد علي شفيق قد أقصي عن منصبه بعد افتضاح اللعبة، ولم يحاكم مراعاة لشعور المشير.

الطبقة الخاصة: ومع الأيام، اتسع نطاق الاستغلال وتعددت أساليبه وأهدافه، وتضخمت منافعه، حتى صارت هناك طبقة خاصة من الضباط حلّت محل طبقة ما قبل الثورة.

وتسللت هذه الطبقة، أكثر ما تسللت، إلى المناصب الإدارية والوظائف الحكومية والمراكز الدبلوماسية في الخارج، وكان مكتب المشير يرعى هذه الطبقة، كما كان صاحب القلب الطيب يغدق عليها الكثير من حبه وعطفه وحمايته.

شروق شمس: واسم آخر من الأسماء التي لمعت في ظل عطف المشير، هو السيد شمس بدران وزير الحربية السابق، والمعتقل في الحركة الأخيرة.

لقد كان السيد بدران مديراً لمكتب المشير للشؤون العسكرية. وكان كعلي شفيق، نافذاً ومسيطراً، ثم طغى عليه في مجال النفوذ والسيطرة حتى تمكن من إقصائه بالتهمة التي بقيت بدون حساب ولا عتاب. وفي العام الماضي، حيث شكلت وزارة صدقي سليمان تولى شمس بدران وزارة الحربية بطلب من المشير وبإلحاح شديد منه.

وبقيت الطبقة هي الطبقة، بل ازدادت شأناً وخطورة حتى أصبح التعيين في المراكز الحساسة وقفاً عليها، لا على الأكفاء والمستحقين من خارجها.

وكان بعد ذلك أن استعدت مصر لمواجهة العدوان بهذه الطبقة وبوزير حربيتها شمس بدران، وبقائد قواتها الجوية صدقي محمود، وبقائد قوات الصاعقة جلال الهريدي، وبقائد أسطولها الفريق سليمان عزت.

جنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة:

وكتبت جريدة الأنوار نقلاً عن وكالة نوفوستي السوفياتية (١٤/٩/٦٧) تقول:

استغلال النفوذ: ـ وتغيرت كلياً علاقة الكثير من الضباط بالخدمة في القوات المسلحة نفسها، وكانوا يستغلون نفوذهم من أجل تحسين أوضاعهم الخاصة. فكثير من الجنرالات والضباط الكبار الذين يخرجون من الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا يتسلمون مراكز رفيعة في جهاز الدولة والصناعة. وما أكثر ما كانت الحكومة تتوجه إلى الجيش بنداء لمساعدتها في إعادة النظام في هذه المؤسسة الحكومية أو تلك. وحول انتقال الملاكات العسكرية من الجيش إلى جهاز الدولة والاقتصاد بمرور الزمن إلى تقليد دائم... لقد كانوا في المراكز الجديدة يتمتعون بإمكانيات كبيرة لتحسين أوضاعهم الخاصة، إن هؤلاء الجنرالات والضباط أصبحوا يملكون دفاتر شيكات وحسابات في البنوك. وهناك حوادث تشير إلى أنه فتحت لهم حسابات في البنوك الأجنبية حيث كانت توضع عملة أجنبية. وظهر نوع من الضباط المالكين الذين كانوا يعملون في التجارة عوضاً عن تحضير الجنود والضباط عسكرياً. ومنذ سنتين بدأت بعض الصحف المصرية بالكتابة عن «بيروقراطية جديدة» وكان المقصود هنا أولئك الضباط الذين استلموا مراكز رفيعة ورواتب في جهاز الدولة. وتكلم أحد محدثينا بمرارة عن هذه الطبقة الخاصة ووصفها بأنها من جنس خاص من الناس وضعت مصالحها الشخصية فوق مصالح الدولة.

البورجوازية العسكرية: لقد انتشر في هذه الأيام، في الجمهورية العربية المتحدة، اصطلاح «البورجوازية العسكرية». وقد سبق أن كتبت عنها الصحف القاهرية، ولكن مثل هؤلاء الصحفيين الذين كانوا يتكلمون بصراحة عن رأيهم كانوا عرضة للفصل، حتى أن بعضهم قد جردوا من منصبهم أو هددوا بأشياء غير سارة أخرى، ذلك لأن الجيش هو قائد الثورة ولا يجوز في أي حال من الأحوال التشهير به.

وبعد تغيير ١٥ مايو ٧١ نقرأ صوراً جديدة مذهلة عن الإثراء غير المشروع، عن طريق استغلال النفوذ، أو الاستناد إلى مراكز القوى في الجيش أو في السلطة الحكومية أو الشعبية.

في صحيفة «أخبار اليوم» في ٢٩/ ٥/ ١٩٧١ نطالع هذه العناوين:
٦ مليون جنيه كان يحصل عليها الاتحاد الاشتراكي سنوياً، ولا توجد ميزانية!

الإيرادات:

اشتراكات ٨ مليون عضو ١،٥ مليون جنيه

دور النشر والهيئات ٣٨٠ ألف جنيه

فصول الخدمات ٩٣٠ ألف جنيه

تبرعات الجماهير ٤٢٠ ألف جنيه

إعانات الحكومة ٣،٢ مليون جنيه

المصروفات:

٢٥٠ جنيهاً ـ بدل طبيعة عمل لأمانة المحافظة.
١٥ جنيهاً ـ بدل طبيعة عمل لأمين القسم.
٢٧ جنيهاً ـ بدل طبيعة عمل لأمين مساعد المحافظة.
٣٥٠ جنيهاً ـ بدل طبيعة عمل للأمين العام للمحافظة
١٦٥ جنيهاً ـ مصاريف سيارة خاصة ـ شهرياً ـ لكل أمين ومساعده وتقول الصحيفة:

كشفت التحقيقات التي تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السري بالاتحاد الاشتراكي عن وجود اختلاسات ومخالفات مالية خطيرة. فأحد الأعضاء حول ٢٥ ألف جنيه باسم زوجته. وآخر حول خمسة آلاف جنيه باسمه وثالث أمر

بصرف شيك بألف جنيه لاستقبال سيادته! وتذكر الصحيفة: أن أعضاء التنظيم كانوا يسافرون إلى الخارج بلا حساب. وأن وفد أجنبياً دعي، وهو مكون من أربعين عضواً، فعين لمرافقته ١٦٠!

وهكذا يبدو أن العدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين لم تكن إلاَّ وهماً، وأن كل ما حدث محو طبقة لتحل مكانها أخرى. لعلها أطغى من سابقتها. ويكتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الكاتب الاشتراكي المعروف وغيره بالأخبار عدة مقالات نارية يفضحون بها الطبقة الجديدة ويعرونها بعد تسترها بالحكم والسلطان.

التأميم والعمال

وسيقول الاشتراكيون الثوريون أيضاً: أننا «أممنا» كثيراً من المصانع والمؤسسات الكبرى التي كان يملكها الرأسماليون المستغلون. ونقلنا ملكيتها إلى الشعب، لصالح الطبقات العاملة، التي أصبحت ـ بفضل التأميم ـ تعمل في ملكها، بعد أن كانت تعمل أجيرة عند فرد أو شركة خاصة، هي التي تملك المصنع أو المؤسسة.

وهكذا يبرز الثوريون العرب التأميم نظرياً بصورة براقة مغرية. فهو عبارة عن انتقال المشاريع الصناعية والتجارية من ملكية الأفراد والشركات الخاصة إلى ملكية الشعب! فهل هذا صحيح؟

إن هذا يكون صحيحاً لو صح القول بأن خزينة الدولة هي ملك الشعب. ولكن هذا لا يمنع الأفراد أحياناً من أن يتضوروا جوعاً في حين أن خزينة الدولة تعج بالأموال، فالفرد لا يملك جزءاً من خزينة الدولة. في حين تتصرف في الخزينة الحكومات التي يحق لها وحدها ـ في النظم السياسية غير المستندة على انتخابات عامة وعلى مراقبة النفقات والواردات من مجالس منتخبة ـ أن تنفق أموال الخزينة حسبما تريد: على حماية النظام مثلاً، بإنشاء دوائر المباحث والأمن المتنوعة، أو على تقوية الجيوش، أو على الدعاية، أو على شؤون أخرى:

كتعميم التلفزيون والراديو لإسماع الناس صوت الدعاية الحكومية وإلهائهم بها عما يحتاجون إليه ويشعرون به.

فالتأميم لا يؤدي إلى انتقال ملكية المشروع من مالكه الخاص إلى العمال، بل إلى مالك آخر هو الدولة، وعملياً إلى القائمين على الدولة، أما شروط العمل وأجور العمال وغير ذلك من الشؤون فلا علاقة لها بالتأميم وعدمه. إن هذه الشروط تتأثر عملياً بالتشريع التقدمي الذي يستهدف تحقيق العدل الاجتماعي. وهذا التشريع يمكن تطبيقه سواء كانت المشاريع مؤممة وملكاً للدولة أو غير مؤممة وملكاً للأفراد. لا فرق في ذلك.

هذا من الوجهة النظرية، أما من الوجهة العملية فإن أوضاع العمال وحقوقهم أفضل بكثير في المشاريع الخاصة منها في المشاريع الحكومية المؤممة.

فالعامل في المشاريع الخاصة، يقف، بواسطة النقابة، موقف الند للند أمام رب العمل. إن النقابات تناقش رب العمل في كل ما يتعلق بالعمل، مناقشة جدية مبنية على دراسة دقيقة، وتضطره للتسليم بحقوق العامل ومطالبه، إما بالإقناع أو بالتحكيم، أو باستعمال سلاحها الأقوى وهو الإضراب، والعمال بمجموعهم قوة سياسية كبرى تؤثر تأثيراً قوياً في دفع التشريع إلى الناحية التقدمية.

أما في المشاريع المؤممة، فرب العمل هو الدولة. وإذا كانت الحكومة غير منبثقة عن انتخابات حرة ضمن نظام ديمقراطي ودستوري صحيح، فمن الهزء والسخرية أن يقال بأن النقابة ند للحكومة التي هي رب العمل! إن الدولة في هذه الحالة ـ وهي رب العمل ـ تقرر ما تشاء بخصوص شروط العمل، وأجور العمال، وليس لهؤلاء أن يعترضوا. فالإضراب يعتبر إخلالاً بالنظام العام، وتحدياً لسلطة الدولة الاشتراكية. وهكذا، فالسلاح الأقوى الذي تملكه النقابات ـ وهو الإضراب ـ مشلول، والنقابات نفسها لا يمكن أن تكون حرة في نظام اشتراكي، إذ لا بد للدولة من أن تشرف على تكوينها وتوجيهها.

وبكلمة واحدة: إن النقابات الممثلة للعمال تصل إلى أوجّ قوتها في نظام المشاريع الخاصة، وتفقد قوتها وتأثيرها في نظام التأميم، لتصبح آلة في يد النظام السياسي القائم، لأن الدولة الاشتراكية، غير المنبثقة عن انتخابات عامة، لا بد لها من أن تتولى مباشرة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والمالك للمشاريع ـ وهو الدولة ـ يصبح آنئذٍ صاحب السيادة الفعلية، الذي لا يقبل مساومة ولا مناقشة مع العمال، لنفرض أنه برّ بالعمال عملاً بعقيدته الاشتراكية، ولكن الظروف المالية والاقتصادية، وضرورات إنشاء المشاريع وتمويلها وتوسيعها، تضطره لأن يطلب من العمال التضحية بأجورهم وبساعات عملهم وبشروطهم، وليس لهم إلاَّ الطاعة والإذعان، ولنفترض أيضاً أن الدولة الاشتراكية عمدت إلى زيادة أجور العمال مع تخفيض ساعات العمل وغير ذلك من التدابير، حباً لاكتساب تأييدهم ومناصرتهم. إن نفقات الإنتاج تزيد آنئذٍ، مما يستدعي زيادة الأسعار، ولكن زيادة الأسعار غير مستحبة، لأنها تفقد الدولة تأييد المستهلكين، وهم الكثرة الكبرى، ولا بد للدولة الاشتراكية من أن تتجنبها. فمن يدفع إذن خسائر الإنتاج؟ إنه مجموع الشعب عن طريق الضرائب. وهكذا فالشعب يتناول باليد الواحدة ثم يعطي ما تناوله باليد الأخرى. و «مكاسب العمال» تصبح عبارة عن وهم تتبدد آثاره بعد قليل[1]، وهذا سبب انخفاض مستوى المعيشة عموماً في الدول الاشتراكية، فيما عدا طبقات الحكوميين من رجال الحزب.

ولم يكن وضع العمال في المشاريع الحكومية في أي بلد من بلاد العالم ممتازاً حتى ولا مساوياً لوضعهم في المشاريع الخاصة. إن أعلى مستوى لحقوق العمال ولأجورهم وبالتالي لمستوى معيشتهم هو في أمريكا الشمالية وسويسرا، وفي البلاد التي تمارس حرية النشاط الاقتصادي وتعتمد على الأفراد والشركات الخاصة لتأمين رفاه البلاد لزيادة الإنتاج[2].

---

(١) انظر: الديمقراطية التقدمية والاشتراكية الثورية لـ د. عدنان الأتاسي ص ١٦٩ ـ ١٧٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

أطعموا الشعب شعارات!

الشيء الوحيد الذي نجح فيه الاشتراكيون الثوريون هو «الشعارات»!

لقد نجحوا في إسقاط الواجهات والشعارات الليبرالية الديمقراطية، وأحلوا محلها شعارات الاشتراكية اليسارية: الثورة، والتغيير الثوري، والحل الثوري، والتفكير الثوري، والسلوك الثوري، ومجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الإنتاج والخدمات، ومجتمع العمال والفلاحين، وملكية الشعب، وحماية الشعب، والتقدمية والتحررية والجماهيرية وتذويب الفوارق بين الطبقات، وبناء التقدم ومحاربة التخلف وو..

إلى غير ذلك من الشعارات الضخمة الفخمة، التي أصبحت فناً يجيده اليساريون ويتدارسونه ويتوارثونه. وصار له بينهم «سوق» رائجة، كثيراً ما تقوم فيها «المزايدات» والمنافسات، فتبلغ «حمى الشعارات» منتهاها.

فإن كان للاشتراكيين من حكام العرب شيء يفخرون بتحقيقه فهو هذه «الثروة» من الشعارات!

ولكن من سوء حظهم، أن الشعارات لا تعمر البلاد من خراب، ولا تكسو العباد من عري، أو تطعمهم من جوع، أو تؤمنهم من خوف!

من سوء حظهم أن الشعارات لا تصرف في «بنك» ولا تشترى بها سلعة، ولا ينال بها مطلب، ولا يطرد بها عدو من أرض احتلها بالسيف.

ولقد صدق خروتشوف ـ الرئيس السوفياتي المعزول ـ حين صرح في هنغاريا شهر ١٢/ ١٩٦٤ قائلاً، بأسلوبه الساخر:

إذا لم نعد الشعب بشيء أفضل من «الثورة» فإنهم سيحكّون رؤوسهم ويقولون: أليس الأفضل لنا أن نحصل على «الجولاش» إذا لم نطعم الشعب غير الشعارات الثورية، فإنهم قد يصغون اليوم، وقد يصغون غداً، وقد

يصغون بعد غد «ولكنهم في اليوم الرابع سيقولون: اذهب إلى الجحيم»![1].

وفي خطاب ألقاه في جلسة مجلس السوفيات الأعلى قال: «إن غايته الأولى هي تأمين الرفاهية للشعب، وإن تزويد الشعب بحاجاته يجب أن يأتي قبل العقائديات والنظريات!!»[2].

وقبل ذلك سئل إمامهم لينين عن الاشتراكية فقال: الاشتراكية هي تعميم الكهرباء في روسيا..!!

---

(١) الأوبزرفر ٢١/١٢/١٩٦٤. عن النكسة والخطأ: ٨٨.

(٢) «الحياة» البيروتية ١٤/٧/٦٤، المصدر السابق.